ثورة ٢٣ يوليو .. وكيف سميت انقلابا؟!

د. سيد نوفل

التحرير

وعدت فى المقال الماضى أن أتابع حديث البناء الوطنى . وجدت أخيرا تطورات فى مسيرة السلام الشامل : مدا وجزرا . وتصاعدت فى بشاعة وفوضى أعمال القمع الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة . ومحاولات وأد السلام اليائسة الإرهابية . وزادت حكومة بيجين وهنا على وهن . وسقطت جميع ذرائعها المفتعلة .. وأدان مسلكها العالم كله . وعارضته جمهرة الشعب الإسرائيلى ذاته . وتلك موضوعات تستوقف الكاتب والمحلل . ولكن أمرا طارئا صرفنى عن ذلك كله . ووجهنى وجهة أخرى فى حديث اليوم

لقد توافقنا على أن الأعلام البارزة فى عالم اليوم المصرى العربى أربعة . هى ثورة يوليو ١٩٥٢ . وثورة مايو ١٩٧١ . وحرب أكتوبر ١٩٧٣ . ومبادرة نوفمبر ١٩٧٧ للسلام ونتائجها . ومن عجب أنها جميعا خرجت فى الخارج بأفضل مما عالجناها . وما ظهر عندنا من كتابات . وما نطالعه أو نراه أو نسمعه فى المناسبات . لا يسمن ولا يغنى من جوع ! ! فطلت فى جملتها أقرب إلى التجهيل منها إلى التعريف . كما أنها لا تتفق ومقتضيات عهد البناء الوطنى والتصحيح الشامل .

■ وقد يكون من أخطاء ثورة يوليو – وكل من لا يخطئ – ما ارتفع فيها حينا من شعار مغلوط . هو : « أهل الثقة لا أهل الخبرة » ! فلا يمكن بحال من الأحوال الفصل بين الخبرة والثقة . ومن لا خبرة له لا ثقة فيه . ولهذا انتكرت إلى من يعرفون بأجازاتها ويعرضون جوانب عطشها . لكن ثورة مايو صححت ذلك فيما صححت من أخطاء . وقربت أهل الخبرة أعظم التقريب . وأغدقت على الكتاب والفنانين . وأحلت الحكيم توفيق محل رؤساء الدول فى التكريم والعرفان .

ومع ذلك فلا تزال الأحاديث بيننا تجرى عن جوانب المآسى المصرى والعربى والدولى . ولا تزال تراقد وتعالج القضايا المهمة فى الدين والأدب والاجتماع منذ ستين عاما أو أكثر ! ولا يزال فينا من يعود بعصر النهضة الأوروبية . وبثورة فرنسا فى القرن الثامن عشر . وبالرومانسية أو العاطفية فى مطلع القرن التاسع عشر . وبالمذاهب الهدامة السائدة . وبدموع باريس ! ! وهم يحدثون فى ذلك كله وفى كثير من مثله . ولا يرجعون عامتهم إلى مقتضيات حياتنا ومستلزمات السلام والحرية والتنمية . ولا يكون بالا إلى زقورات القاهرة والجيزة والإسكندرية وسائر المحافظات والمدن والقرى المصرية ! !

■ وفى مناسبة الاحتفال بالعيد المئوى لكلية الحقوق المصرية . رفعت إشارة إلى طبيعة ثورة ٢٣ يوليو . وكيف تحاول البعض انقلابا . وبدت الإشارة لغزا . وتجاوزها الجميع . وسألنى الكثيرون وتحدثت إليهم . ورجعت الحديث جديرا بالتعميم والتقديم .

وبعيدا عن تعليقات القانون الدستورى والدول . يمكن القول بأن الثورة حركة شعبية فعالة ترمى إلى التغيير الأساسى الشامل لنظام الدولة . وتصطنع جميع الوسائل المتاحة فى سبيل هذه الغاية . وكثيرا ما تكون حمراء يجرى فيها الدم جداول أو أنهارا . وسودها ألوان الصراع الداخلى . وقليلا ما تكون بيضاء لا يجرى فيها الدم . ولا تسودها الدماء . أما الانقلاب فهو حركة فئة أو جماعة تستهدف تصحيح الأوضاع القائمة . وتطيح بحكومة فاسدة فى تقدير أصحاب الانقلاب . وتأتى بحكومة أخرى تصلح ما أفسد ولا تستهدف تغيير النظام العام .

ولقد تكون هناك نوازع ثانية فى ثورة ٢٣ يوليو انقلابا . لكن هنالك لا ريب ما يقال فى هذا الشأن . ونحن أحوج ما نكون إلى وحدة الفكر والإرادة والعمل فى هذه المرحلة التاريخية . ونحن أشد حاجة إلى استنهار قوانا من الشباب والشيوخ جميعا .

ومن الممكن أن يقول قائل : إن ثورة ٢٣ يوليو قادها نخبة الضباط الأحرار . وأعلنت فور نجوحها مبادئ الإصلاح الوطنى فى مختلف جوانبه التشريعية والتنفيذية ومبادئه السياسية والعسكرية والاجتماعية . ولم تعلن عزمها تغيير النظام الأساسى للدولة وخلعه من الملكية إلى الجمهورية . ومن حكم الأجانب والمتمصرين فيه إلى السيادة الوطنية التامة . ومن الرأسمالية المستغلة إلى الاشتراكية العادلة . أما مسار الثورة فإنه لم يتضح إلا تباعا . ولم تكتمل ملامحه الأساسية إلا بعد أحد عشر شهرا . حين ألغى النظام الملكى وحل محله النظام الجمهورى .

وكان التأييد الشعبى للثورة إجماعيا . وشارك فيه الخريجون من الوفديين والدستوريين والسعديين والكتلين والوطنيين . فقد كانوا جميعا فى عداء سافر – مع اختلاف الأسباب – لحكم الملك فاروق . وكانت الثورة بدءا تعبيرا عن الرأى المصرى العام . ولم تأت بأمر تكرهه وتجد المشقة فى فرضه . ولم تجد أية مقاومة شعبية ولا حزبية . ولقد بادر إلى مقر الثورة فى يومها الثانى أحمد لطفى السيد والدكتور محمد حسين هيكل وإبراهيم عبد الهادى وسائر السياسيين غير الوفديين . وأكدوا تأييدهم للثورة الفجرة عن الإرادة الشعبية الإجماعية . بل إن مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد لم يتخلف عن التأييد على أثر عودته من الخارج . وإن تطلع إلى رياسة الحكومة بدلا من على ماهر .

■ وأقوى ما يقال دفاعا عن الداعين لثورة التاريخية القائمة بأنها انقلاب محدود . هو أنهم وقفوا عند نقطة البداية . ولم يتعمقوا فى دراسة الواقع والأحداث المتلاحقة .

لكن التأمل فى بيان الثورة الأول الذى أذاعه على الشعب أنور السادات . ينقض ذلك .. فهو يؤكد طبيعتها الشعبية العفوية . وحديثها الصلب الواقع . وإرادتها التغيير الشامل . كما أكتب

إبراهيم عبد الهادى

ذلك كما رأيناها منذ الساعة الأولى من صباح ٢٣ يوليو . فمن بدأت تحركات الجيش فى القاهرة وضواحيها . اعتقل قادة الثورة رؤساءهم وزملاءهم الذين يختلفون ويأبهم . وبعض الوزراء الذين عينهم الملك فى حكومة أحمد نجيب الهلالى المؤلفة قبل الثورة بساعات معدودات . واتصل مرتضى الراعى وزير الداخلية بالفريق محمد نجيب يطلب حضوره إلى الوزارة للتباحث فى الموقف . لكن الفريق نجيب رفض . وطلب منه الحضور إلى مقر الثورة إذا أراد التباحث . ووافق الملك فورا على طلب الثورة إسناد رياسة الحكومة إلى على ماهر وإعفاء حكومة أحمد نجيب الهلالى الوليدة . كما وافق على عزل القريبين إليه من رجال الحاشية والجيش . وبهذا قبضت الثورة منذ ساعاتها الأولى على زمام الجيش والحكومة معا . وعزلت الملك واقعيا فى قصره بالإسكندرية .

وفى اليوم الرابع حققت الثورة القوات الحرية والنزيهة فوق قصر الملك ومن حوله . ووجهت إليه خطابا يعفى نفسه عن كل تعليق . . فهو لم يبدأ ولم ينته بالتحية . إنما بدأ بهذه الفقرة :

« نظرا لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة . عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور واستهانتكم لإرادة الشعب . حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته . وحتى أصبح الخونة والمرتشون يحيطون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب » .

راسيى الخطاب بطلب التنازل عن العرش . تفويضا من الجيش الممثل لقوة الشعب . ومغادرة البلاد فى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم . وأدعن الملك وتنازل ورحل . وكان توقيع وثيقة التنازل وسط مظاهرات جوية عسكرية صاخبة استمرت ست ساعات . وبعد طلائع أهالى أكدت له الجيش العزم إن قاوم أو تلكأ . وعهد على ماهر رئيس حكومة الثورة الذى أجلسه على العرش عام ١٩٣٦ بعد وفاة والده فؤاد . ثم رفع منه وثيقة التنازل عن العرش عام ١٩٥٢ . عهد بين السفر على طائرة أو باخرة . لكن فاروق طلب السفر على اليخت الملكى « المحروسة » . وأذن بسافر معه بعض رجال حاشيته . ووافقت الثورة . تعبيرا عن الفكر الحضارى المصرى . على سفره على المحروسة . وأن تؤدى له التحية بوصفه ملكا متنازلا عن عرشه . ولكنها رفضت سفر أى من رجال حاشيته لاتهامهم جميعا بالفساد . وخضع الملك للمنزل . وسافر مع أهله إلى إيطاليا بعد حكم دام خمسة عشر عاما . مثلما سافر جده إسماعيل من قبل بعد حكم دام ستة عشر عاما . . .

وألف مجلس الوصاية على عرش أحمد فؤاد الطفل . الراحل مع أبيه . ولكن هذا المجلس لم يكن يملك من الأمر شيئا وصدرت التشريعات الملاحقة الدالة على حقبة التغير الثورى الشامل . . فى ١٩٥٢/٨/٢ ألغيت الرتب والنياشين الملكية . وفى ٨/٤ تقرر تطهير الأداة الحكومية . وفى ٩/٩ صدر قانون الإصلاح الزراعى . وفى ١٠/١٦ صدر العفو الشامل عن الجرائم السياسية . وفى ١٢/٩ ، ألغى دستور ١٩٢٣ . وفى ١٩٥٣/١/١٨ ألغيت الأحزاب السياسية . ثم قضى على النظام القديم رسميا بعد أن قضى عليه واقعيا منذ فجر الثورة . وذلك بإعلان الجمهورية وإلغاء النظام الملكى فى مصر يوم ١٩٥٣/٦/١٨ .

وبهذا سقط جميع شهيات العمر لأولئك الذين زعموا أن ثورة ٢٣ يوليو انقلاب . فهى ثورة شعبية جيش يا الجيش بتأييد الشعب الإجماعى . وليست تعبيرا عن إرادة فؤاد . واستبدلت

الملك فاروق

حسن هيكل

على ماهر

التغير الشامل .

ولقد بدأت الحرية على أثر الخروج فى الخامسة مساء الثلاثاء حين صدمت مواقفها العنيف . ولكى تعاونت مع رجال السياسة المختلفين فى العهدين القديم والجديد . وفى هذا المقام عرفت مواقف رجال ثلاثة من العهد القديم أيدوا الثورة وعرفوا طريقها .

وهم على ماهر الذى صادق القصر الملكى وعاداه مثلما عادى الأحزاب جميعا . وأشرت إليه من قبل . والدكتور محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ والكاتب الحر الخالد . الذى اعتدى الملك على الدستور فى عام ١٩٥٠ ليلغى رياسته للمجلس . وأستاذ الجيل الفيلسوف أحمد لطفى السيد وزير الخارجية والمعارف ونائب رئيس الحكومة ومدير جامعة القاهرة . وهو الذى لم يرض عنه الملك الخامل يوما من الأيام .

■ وكان لطفى السيد يؤكد فى دائما أن ثورة ٢٣ يوليو ثورة وطنية شاملة . وأن مصر لم تفتقر لحاكم مصرى وطنى قبلها . منذ فجر ميز مصر عام ٥٢٥ قبل الميلاد . وقضى على الملك المصرى أسبمتيك الثالث . كما كان يرى أن رجال الثورة هم الذين يصلحون لقيادة الحكم فى مرحلة التحول المرتقبة . والتى يجب أن تعقبها مرحلة الحكم الدستورى الشعبى السليم .

ولقد لقيت ذات يوم من ربيع ١٩٥٤ فى مكتبه الكبير بداره بمصر الجديدة . وقد عرضت عليه رياسة الجمهورية أثناء الحديث عن عودة الأحزاب السياسية . وسألنى الرأى . فقلت ما المانع إذا كان فى ذلك خير للوطن ؟ ! فقال السياسى الحكيم : « يا دكتور ! إن ذلك مخالف لطبيعة الأشياء . فقدى رجال الثورة حطة التغير الشامل . وهم أعرف الناس بفلسفتها وهدفها . ومن نحى إنسانا عن محله جلس فيه ! ! » .

أما الدكتور هيكل فقد أيد الثورة التى نشبت أثناء وجوده بسويسرا بلبنان . وعاد إلى القاهرة فور نشوبها . وتحدث فى الإذاعة المصرية وفى حلب وروما وغيرها تأييدا لها . وكان يراها فى البداية انقلابا . حسبما جمع فى لبنان من أمانيها وسجله فى مذكراته . لكنه لم يلبث أن أكد هويتها الثورية الشاملة .

أما على ماهر – ولا أدرى لمن دعت مذكراته التى كتبها ولم تنشر ؟ – فقد كان يرى الثورة فى البداية انقلابا . حسبما أراد أن يكون الإصلاح فى نطاق النظم القائمة . ولهذا كان له موقف خاص من قانون الإصلاح الزراعى أدى إلى اعتقاله . ولكنه بعد التطورات التى أشرت إليها من قبل . أكد فى مرات أن ثورة ٢٣ يوليو ثورة وطنية شاملة . وأنها حققت – رغم بعض المآخذ على التفاصيل – الانجازات التاريخية . بل إنه على مخلص النصح لقادتها كلما استطاعوا رأيه . وقد توصل هذا الاستطلاع إلى أن نوى تصفيه فى سويسرة عام ١٩٦٢ .

ومهما يكن من أمر . فالعبرة بالمسميات لا بالأسماء ! والثورة الفرنسية سماها البعض انقلابا . ولم تقل تسميتهم من الخلاف شيئا . وقد احتفظت بالنظام الملكى ثلاثة أعوام . ولم تعتنق شعارها التاريخى : الاخاء والحرية والمساواة . إلا بعد عامين . . .

■

وبعد . فما أحوجنا إلى معرفة تاريخنا القريب والمعاصر ؟ !

وما أحوجنا إلى اكتشاف قوانا البشرية والطبيعية جميعا . واستثمارها لبناء السلام والحرية والتنمية ؟ !

وما أحوجنا إلى أن نؤسس بنائنا ونوطده على قواعد الحق . كل الحق . والصدق كل الصدق ؟ !

. . .

وأرجو ألا يؤخر أحاديث البناء الوطنى مؤخر جديد !

□